الحكم الرشيد وأثره في تعزيز التحول الديمقراطي" العراق إنموذجاً"

م.م. ساهر مخلف حبيب

Saher Mukhlif Hbeeb

Sa1984her@uoanbar.edu.iq

الباحث. فؤاد جميلogt

Foud Jameel Khalef

Foad_1994@yahoo.com

جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية

Unveracity of Anbar/ College of Law and Political Science

الملخص

يعد الحكم الرشيد صفة معيارية وتقييمية لعملية الحكم. ومن منظور حقوق الإنسان، إنّ الحكم الرشيد هو أساسًا عملية تقوم بموجبها المؤسسات العامة بتسيير الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان إعمال حقوق الإنسان، كما يرتبط الحكم الرشيد بالعمليات والنتائج السياسية والمؤسسية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية. ويكمن الاختبار

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

الحقيقي للحكم "الرشيد" في مدى وفائه بوعد الالتزام بحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لذا فإن تحقيق الحكم الرشيد في العراق تعد مسألة غاية بالأهمية لما تمر به العملية الديمقراطية من تخبطات كبيرة تجعلها عاجزة عن إدارة الدولة بشكل سليم بالإضافة الى ذلك حاجة العراق إلى تنمية حقيقة تستطيع انتشاله من الوضع الراهن والنهوض به من هذه النقطة تأتي اهمية الحكم الرشيد.

الكلمات المفتاحية:الحكم، الرشيد، التحول، الديمقراطي، الإصلاح.

Abstract:

Wise government is an evaluation characteristic of the governance process. Public institutions depend on the wise government to run public affairs, manage public resources, and guarantee human rights. Wise government is linked to political and institutional processes and their outcome to achieve development goals. Wise government can be tested by its commitment to human rights principles such as civil, cultural, economic, political and social rights.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

Therefore, achieving a wise government in Iraq is an important issue. In Iraq the democratic process faces many problems, and the government is unable to run the country properly. A wise government provid Iraq real development , saves it from the current situation and achieves development.

Key words: Wise government, Democracy, evaluation.

التمهيد

انتشرت في الادبيات السياسية والادارية المعاصرة جملة من المفاهيم والمصطلحات الحديثة التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تحولات كبيرة ابان انتهاء الحرب الباردة وكان مفهوم الحكم الرشيد واحد من أبرز تلك المفاهيم إنتشاراً اذ أخذ حيزاً واسعاً على المستوى الرسمي والاكاديمي، أن مثل هذا المفهوم يعد واعدة للحاجات الدولية الملحة حول إعادة النظر في فلسفة الدولة وادوارها المؤسساتية بعد ان فرضت التنمية نفسها وبقوة على الفكر العالمي حيث يمثل الحكم الرشيد اداة للدولة او أسلوب نحو الرفاهية وتحقيق التنمية الشاملة في ظل ما تعانيه بلداننا من مشكلات عدة على المستوى السياسي والإداري فضلا عن زيادة معدلات الفقر والبطالة كما أن ظهور فواعل دولية من غير الدول متمثلة بالمنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات كلها اسهمت في زيادة الدعوات الخارجية والداخلية لتطبيق مفهوم الحكم الرشيد الذي عرف على انه

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

أسلوب للانتقال بالحكم والإدارة من الحالة التقليدية إلى أسلوب أكثر حداثة من خلال التفاعل والتكامل بين مختلف الاركان والعناصر الأساسية في الحكم، والعراق ليس بعيدا عما يجري من تغيرات دولية خارجية متمثلة في بلورة مفاهيم العولمة والليبرالية التي لها الدور الكبير في تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية ومتغيرات داخلية تتمثل في التغير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ و ظهور احزاب سياسية ومنظمات مختلفة وتغير في مؤسسات الحكم زيادة على ذلك المشكلات السياسية والاقتصادية من تنامي الفساد وغياب الشفافية وزياده معدلات الفقر والبطالة مما تتطلب الامر إلى ضرورة الانتقال بالحكم نحو أسلوب يضمن التعاون بين مؤسسات الحكم الرشيد (الدولة ،القطاع الخاص ، المجتمع المني) بما يضمن تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد وانجاز متطلبات التحول الديموقراطي.

- **أهمية البحث :**

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على مفهوم الحكم الرشيد ودوره في تعزيز حالة الإنتقال الديمقراطي في العراق في ظل الصعوبات والقصور الواضح الذي تعاني منه مؤسسات الدولة المختلفة .

- **هدف البحث :**

١- دراسة مفهوم الحكم الرشيد وبيان أبعاده النظرية وآثاره العملية .

٢- دراسة أبرز مؤشرات ومعوقات تطبيق الحكم الرشيد في العراق .

٣- بيان الصلة الوثيقة بين الحكم الرشيد ونجاح عملية التحول الديمقراطي في العراق .

اشكالية البحث :

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

واجه العراق في عملية التحول الديمقراطي بعد عام (٢٠٠٣)،بتحديات ومشكلات عدة جعلها غير مستقرة كمنهج وسلوك سياسي وبالتالي انتج ديمقراطية فاسدة مما دعت الحاجة إلى تصحيح المسار السياسي والارتقاء بالديمقراطية من خلال الحكم الرشيد .

وتأسياً على ذلك جاءت إشكالية الدراسة تدور حول التساؤلات التالية :

١- ماهية الأسس الفكرية للحكم الرشيد في العراق ؟

٢- ماهية العلاقة بين الحكم الرشيد والديمقراطية ؟ وإلى اي مدى يسهم الحكم الرشيد في تعزيز المسار التحول الديمقراطي في العراق؟

- **فرضية البحث:**

(يمثل الحكم الرشيد المسار الأنجح لتحقيق التحول الديمقراطية في العراق من خلال تعزيز مفهوم (الشفافية – سيادة القانون- المساءلة) في ظل المشكلات الكبيرة التي يعاني منه العراق من إنتشار المحاصصة وغيب القانون وضعف مؤسسات الدولة .

- **تقسيمات البحث**

المبحث الأول : الاطار المفاهيم للحكم الرشيد

المطلب الأول : ماهية الحكم الرشيد

المطلب الثاني : ابعاد الحكم الرشيد

المبحث الثاني : طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتحول الديموقراطي في العراق

المطلب الأول : التحول الديمقراطي في العراق والعوامل المؤثرة فيه .

المطلب الثاني : دور الحكم الرشيد في تعزيز التحول الديمقراطي في العراق.

المبحث الثالث : الحكم الرشيد في العراق (المعوقات والسبل)

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

المطلب الأول : معوقات تحقيق الحكم الرشيد في العراق

المطلب الثاني : سبل تحقيق الحكم الرشيد في العراق

- **منهجية البحث :**

لأجل تحقيق فرضية البحث واهدافه اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي .

I.المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للحكم الرشيد

لقد أخذ مفهوم الحكم الرشيد مكاناً بارزاً في خطابات وتقارير المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية كما حضيه باهتمام واسع لدى الاكاديميين والباحثين باعتباره اولوية من اولويات الاصلاح وإعادة بناء واصلاح مؤسسات الدولة من أجل الوصول بالمجتمع إلى حالة من الاستقرار، من أجل ذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى [1]دراسة الاطر النظرية للمفهوم الحكم الرشيد.

I.أ.المطلب الأول

مفهوم الحكم الرشيد

نشأة وتعريف الحكم الرشيد

أولا: النشأة

يعد مفهوم الحكم الرشيد من أكثر المفاهيم التي أثيرت النقاش حولها خلال فترة العقديين الماضيين اذ مثل تحديا أمام المؤسسات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية سيما في وضع اسس وقواعد تتمحور حول المفهوم والمقصد الفعلي للخطط والطرائق التي تمكن من الوصول إلى مستوى الاداء الرشيد في اتخاذ القرارات الخاصة بسياسات الدولة او الشركات او المخصصات.

[1] زينب علي مظلوم، "تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد –دراسة تطبيقية على العراق" ،(رسالة ماجستير منشورة ،جامعة المثنى ،كلية التربية للعلوم الانسانية ،عام ٢٠١٩)، ص١٢.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

يعود تاريخ ظهور هذا المصطلح إلى الفكر الغربي وان لم يستخدم بنفس دلالته المعاصرة اذ عرف باللغة اليونانية بـ(kubeman) للإشارة إلى القياد او الريادة فضلاً عن القيم والنزاهة التي يتحلى بها القائد، كما ورد في اللغة الفرنسية بلفظ(Gouvernance) كمرادف لمصطلح الحكومة او للإشارة إلى المنظمات التابعة للهيكل الاداري في حين جاء مفهوم (Governance) للدلالة على وسيلة الحكم[١].

على صعيد الاصطلاحي استخدم مصطلح الحكم الرشيد خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين اذ تميزت تلك الفترة بوجود تغييرات عدة والسياسية خاصة منها متمثلة بانهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي واضمحلال التحالفات الاقتصادية، مع فتح المجال حول كيفية ادارة شؤون الدولة لتكون مهمة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ومحاربة الفساد والقضاء عليه[١]، كما شاع استخدامه منى قبل المؤسسات الدولية في نهاية الثمانينيات في الوقت الذي اصبحت برامج التثبيت والتكييف الهيكلي تطرح العديد من الصعوبات للغاية العظمى من الدول النامية بعد تشخيص الصعوبات في تطبيق تلك السياسيات الامر الذي يعود إلى تفشي الفساد والآليات المؤسسية السيئة بالإضافة إلى نقض الشفافية في الإدارة العامة والعجز عن تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية[٢]،اذ ظهر مصطلح الحكم الرشيد في كتابات البنك الدولي حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الافريقية وجنوب الصحراء عن طريق ربط الكفاءة الادارية الحكومية والنمو الاقتصادي مهد هذا الطريق للعديد من المؤسسات الدولية والاقليمية بتناول هذا المفهوم وان كان

---

[١] -حنان حكار و ايمان بوفلبسي ، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة ماليزيا"، (رسالة ماجستير منشورة ،جامعة٨ ماي ١٩٤٥-قالمة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٤-٢٠١٥)، ص١٥.

[٢] - بكوش ابتسام ،"الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر –"،(رسالة ماجستير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ،٢٠١٥-٢٠١٦)،ص٤٠.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

بدرجات متفاوتة لكن بجراءة اكبر مما تناوله البنك الدولي حيث نادت بضرورة اصلاح نظم الحكم وتفعيل النظام الديمقراطي المبني على اساس التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية وحقوق الانسان باعتبارها مكونات اساسية للحكومة الرشيدة.

خلال فترة حقبة التسعينات ارتبط مفهوم الحكم الرشيد بالعديد من المناهج الأخرى كالعولمة والتحول الديمقراطي والخصخصة والمجتمع المدني ومن هنا ظهرت دعوات الهيأة المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأحداث تغييرات جذرية في هيكلها السياسي والاداري وإعادة صياغة اطر الحكم فيها، ادى هذا الاهتمام الواسع بمفهوم الحكم الرشيد بتطور أدبياته بسرعة على هذا الأساس ظهرت هناك العديد من التعاريف على غرار ما تم طرح في برنامج الأمم المتحدة الانمائي[1].

ثانياً: تعريف مفهوم الحكم الرشيد

الحكم الرشيد لغة :

ينقسم مصطلح الحكم الرشيد على شقين، الشق الأول منه (الحكم) بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم ويعني العلم والتفقه و(حكم) بفتح الحاء وضم الكاف ،حكماً اي صار حكيماً واحكم فلان عني كذا اي منعه،، واستحكم الامر اي وثق واحتكم في ماله اذ جاز فيه حكمه والاسم منه حكم او حكومة.

[1] - شعبان فرج ،"الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر "دراسة حالة الجزائر"،(اطروحة دكتوراه منشورة ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، ٢٠١١-٢٠١٢)، ص٤.

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

اما الشق الثاني : الرشيد رشد، يرشد، ارشاداً نقيض الغي، ورشد فلان اذ اصاب وجه الامر والطريق والارشاد : الدلالة والهداية، والرشد هو السن التي اذا بلغها المرء استقل بتصرفاته وغدا مسؤولاً عنها اي يبلغ المرء سن التكليف من رجحان العقل والمسؤولية الذاتية عن افعاله سواء من وجهة نظر الفقه او القانون او حتى من وجهة نظر المجتمع، والرشيد هو المستقيم على الطريق الذي لا يحيد عنه [١].

الحكم الرشيد اصطلاحاً :

تعددت تعاريف التي تناولت مفهوم الحكم الرشيد بتعدد الجهات او المفكرين الذين تناولوا مفهوم الحكم الرشيد اضافة إلى الاختلاف في المنطلقات السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية الذين انطلقوا منها في تعريفهم للمفهوم الحكم الرشيد، فظهرت هناك العديد من الاسهامات في تعريف الحكم الرشيد اذ انقسمت على بعدين، البعد الأول كرز في تعريف الحكم الرشيد على مجموعة من المفاهيم التي تمثل معياراً للحكم الرشيد مثل الشفافية والمسائلة والفاعلية، التي يمكن من خلالها التمييز ما بين الحكم الرشيد والحكم السيء، اما البعد الثاني فقد ركز حول محور الدولة ودورها في تحقيق التنمية وتسير الشؤون العامة من خلال إعادة تحديد العلاقة وتوزيع الادوار ما بين الدولة و مختلف القطاعات او الاطراف الفاعلة اذ لا تكون الدولة هي الفاعل الوحيد في المجتمع بل تعتبر فاعلاً إلى جانب الفواعل الأخرى مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من الفواعل الأخرى[٢].

---

[١] نقلا عن سامر مؤيد عبداللطيف ، "المقترب الرقمي للحكم الرشيد "، مجلة الباحث ، العدد الرابع والعشرون ، (سنة ٢٠١٧)، ص٣٠٧.

[٢] زريق حليمة، "الدولة في ظل مقاربات الحكم الراشد"،(رسالة ماجستير منشوره. جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣-٢٠١٤)، ص٤٦.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

يمكن تقسيم مجمل تعاريف الحكم الرشيد إلى تعاريف على مستوى المؤسسات والمنظمات الدولية وكذلك على مستوى الاكاديمي.

على المستوى المؤسسات :

فقد عرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيد على انه تعريف واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية الحكم في اي بلد بما في ذلك سياساته الاقتصادية واطاره التنظيمي بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون، على هذا الأساس فان الصندوق تناول مفهوم الحكم الرشيد من زاويتن الأولى هو اهتمامه بالجانب الاقتصادي للحكم الرشيد الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، اما الزاوية الثانية فهو اهتمامه بالبعد السياسي من خلال اهتمامه بحقوق الانسان واصلاح حوكمة الشركات الذي تعتبر شرطين اساسيين في برامج الاقراض التي يدعمها الصندوق [1].

_ تعريف البنك الدولي للحكم الرشيد:

اذ يعتبر البنك الدولي أول من بادر إلى استخدام مضامين ومعايير الحكم الرشيد بشكل واسع كآلية لاستدامة التنمية غلى اثر دراسة حول الازمة الاقتصادية في افريقيا ١٩٨٩ حيت يرى بأنه ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة، فالحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والامثل الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الموجه للدول والمؤسسات التي تشكك في الاصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية والتي ادت إلى فراغ مؤسساتي بدل من تعبة قدرات المجتمع وطاقاته، كما

[1] - مصطفى زغيشي، "دور الحكم الراشد في تحقيق العدالة الانتقالية "،(اطروحة دكتوراه منشوره، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،٢٠١٩-٢٠٢٠)، ص١٦.

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

عرفه " بانه الترتيبات المؤسسية للدولة وعملية صياغة السياسات وصنع القرار وتنظيم العلاقة بين الدولة والمواطن"[١] .

_تعريف تقرير التنمية الانسانية العربية :

اذ عرفت الحكم الرشيد على انه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الانسان و توسيع قدرات البشر وخياراتهم ومنحهم حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتمثيل مختلف فئات المجتمع تمثيلاً كاملاً وتكون المسؤولية أمامه لضمان مصالح الشعب كافةً.[٢]

_لجنة الحكم العالمي :

اذ عرفت الحكم الرشيد بحسب التقرير الذي نشرته عام ١٩٩٥ على انه محصلة او مجموعة الطرق التي تشير بها الافراد المؤسسات العامة والخاصة شؤونهم المشتركة ضمن عملية متواصلة تستطيع من خلالها تنسيق المصالح المتقاربة والمختلفة فهو يتضمن المؤسسات الرسمية و النظم الداعمة لتقوية الالتزام وكذلك الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب وتعدها في مصالحها .[٣]

_ برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)

[١] - زريق حليمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩.
[٢] حاتم ظافر حسين ، دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة القضائية الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير منشوره .اكاديمية الادارة والسياسة ، ٢٠١٧،ص١١.
[٣] زويق حليمة ، مصدر سبق ذكره . ص٥١

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

اذ عرف البرنامج الحكم الرشيد ب(ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة[١] شؤون البلاد على كافة المستويات ويشمل الآليات والمؤسسات والعمليات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالالتزاماتهم يقبلون بالوساطة لحل خلافاتهم).

أما على المستوى الاكاديمي فقد صدر عدة تعاريف لمجموعة من الباحثين والكتاب سنتطرق إلى بعض هذه التعاريف

_ فرانسينز استشير: عرف الحكم الرشيد على انه اشتراك المؤسسات السياسية والفاعلين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها وجعل مواردها وكل خبراتها وقدراتها ومشاريعها لخلق تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية اعداد وتنفيذ السياسات القادرة على تقوية تماسك المجتمع .[٢]

_تشارل فليب ديفيد : عرف الحكم الرشيد على انه مفهوم يشير إلى المؤسسات والعمليات التي بحدد من خلالها المجتمع ممارسة السلطة واليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة، فهو يستند عموما إلى المعايير والمبادئ الرسمية وغير الرسمية وكذلك على القوانين والقواعد القانونية فهو الية لحل المشاكل المشتركة للجميع[٣] .

وهناك من عرف الحكم الرشيد على انه العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والاعمال العامة الخاصة بضورة عالية من النزاهة والشفافية ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد في ظل سيادة القانون كما هو الآليات والمؤسسات التي يمكن

---

[١] نقلا عن مصطفى موسى ابو حسين ، "معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية وزارة الداخلية الفلسطينية"،(رسالة ماجستير منشوره، اكاديمية الادارة والسياسية ،٢٠١٧) ،ص٢٠

[٢] - حاتم ظافر حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

[٣] - مصطفى زغبيشي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

للمواطنين من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية سواء كانوا افراد او جماعات .[1]

ويعرف الباحث الحكم الرشيد على انه أسلوب في ادارة الحكم القائم على مبادى الشفافية والنزاهة وحكم القانون يهدف إلى تحقيق تنمية سياسية واقتصادية مستدامة عن طريق تحالف جميع الفاعلين من المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

[1] نقلا عن سمير عبدالرزاق مطير، واقع تطبيق الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الاداري في الوزارات الفلسطينية ،رسالة ماجستير منشوره ، اكاديمية الادارة والسياسة، فلسطين ، ٢٠١٣، ص١٢.

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

I.ب.المطلب الثاني

ابعاد ومكونات الحكم الرشيد

أولا: ابعاد الحكم الرشيد

البعد الأول - البعد السياسي :

يتمثل هذا البعد في كيفية ممارسة السلطة السياسية بصورة مشروعة والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع والعمل على مد جسور التعاون ما بين الدولة والمجتمع مما يودي إلى خلق تفاعل ايجابي بين جميع الاطراف الفاعلة (الدولة –القطاع الخاص – المجتمع المدني)،بالإضافة إلى تحقيق ديمقراطية فعالة عن طريق انتخابات نزيهة وشفافة وعادلة قائمة على التعددية والمشاركة السياسية الواسعة لجميع اطراف يمكن القول ان رشادة النظام السياسي يتوقف على مدى مشروعية السلطة السياسية واحترامها للحريات العامة والراي العام،[1]علاوة على وجود سلطة سياسية مستقلة قادرة على تطبيق القانون وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الامكانيات ما تستطيع تحقيق به نظام اعلامي يجعلها في تعاون مستمر مع المواطن والعمل على تحقيق الاستقرار سياسية الذي يعتبر البنية الأساسية في تطوير المشاريع الأخرى[2].

البعد الثاني - البعد الاقتصادي :

يتمثل هذا البعد في الكشف عن أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة ومعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الانتاج والسلع والخدمات على افراد المجتمع، وكذلك العمل على ضبط موارد الدولة مقارنة بالحاجات المجتمعية عن

---

[1] - بكوش ابتسام ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢.

[2] - فادي احمد رمضان ، "البعد الساسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الاستفادة الفلسطينية (١٩٨١-٢٠٠٣)"،(رسالة ماجستير منشوره ، اكاديمية الادارة والسياسية للدراسات العليا، فلسطين ،٢٠١٥)،ص٣٠.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

طريق الحكم الرشيد ففي تقرير البنك الدولي فأن الحكم الرشيد جاء بمقترحات التفاوض والشراكة لزيادة مشاركة مختلف الفاعلين وتقسيم المسؤوليات بما يخفف من اعباء الدولة ومسؤولياتها بما يضمن الانتقال الشرعي للقرارات والاجراءات من الجهات الحكومية إلى مختلف الفاعلين المكونين للحكم الرشيد،[١] إضافة إلى الدور الايجابي والفعال للدولة من خلال تقديم الدعم متعدد الاشكال للقطاع الخاص وزيادة من فاعلية المجتمع المدني من خلال منح الحرية واعطاء المجال لها من أجل مساهمتها في المجتمع ،[٢]وكذلك العمل على تهيئة الدولة للمناج الايجابي للسياسات القوية التي تسعى الدولة من خلالها إلى المزيد من التنمية الاقتصادية عن طريق دعم القوانين المرنة والدعوة إلى القيام بالإصلاحات الشاملة .[٣]

البعد الثالث - البعد الاداري (التقني): يتمثل هذا البعد بطبيعة عمل الإدارة العامة ومدى كفاءة الجهاز الاداري اذ يعتبر جوهر الرشادة في الحكم حيث يقوم هذا البعد على امرين، الأول الرشادة الحكومية اما الثاني فهو الوظيفة الحكومية حيث يقتضي الامر ان تكون الإدارة العامة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية ويكون الموظفين على درجة عالية من الاستقلالية ولا يخضعون الا لواجباتهم بعد ان يتم اختيارهم على اساس الكفاءة،[٤] بالإضافة إلى التسيير العقلاني والعادل للموارد البشرية والمالية من خلال القضاء على كافة اشكال الفساد الاداري والمحسوبية وتفعيل اللامركزية الادارية في الإدارة او ما تسمى بالديمقراطية المحلية .[٥]

---

[١] - مصطفى زغيشي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠.

[٢] - ناصر جابر ،" السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر" ،(رسالة ماجستير منشورة، جامعةمحمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية . ٢٠١٢-٢٠١٣)، ص ٣٨.

[٣] فلاح أمينة ، "دور النيباد في تفعيل الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في افريقيا "،(رسالة ماجستير منشورة،جامعة منتتوري قسنطية ، كلية الحقوق)، ص٥٨.

[٤] - فادي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

[٥] ناصر جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

ثانياً: مكونات الحكم الرشيد

١ـ الدولة

تمثل الدولة احد العناصر الأساسية للحكم الرشيد من خلال المؤسسات التنظيمية التنفيذية والمؤسسات التشريعية والقضائية سواء على المستوى الوطني او المحلي والتي تعتبر المسؤولة عن رسم السياسات وتنفيذها والالتزام بها، كمل تعمل على تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة على تشكيل التنظيمات غير الحكومية والمنظمات المجتمع المدني، وكذلك العمل على تحويل ونقل الصلاحيات المالية والادارية اللازمة لكي تقوم بوظائفها بشكل فعال حيث تعتبر اللامركزية الادارية واحدة من اهم مرتكزات الكم الرشيد للأنظمة الاقتصادية والسياسية المناط بها لتكون أكثر فاعلية في الانتاج والاستجابة للمتطلبات المواطنين.[١]

٢ـ القطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص أهمية كبيرة في تثبيت دعائم الحكم الرشيد في ظل التحولات التي يشهدها العالم من الاعتماد القطاع الخاص اقتصاديات السوق، اذ يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الايدي العاملة على كافة مستوياتها اضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتحسين

مستوى الخدمات المقدمة له، على هذا الأساس يعتبر القطاع الخاص الشريك المهم والأساسي الذي يلعب دوراً في الإدارة والتنمية وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقعه على عاتقه فهو يستطيع ان يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لسريان عملية التنمية بالشراكة مع الدولة ومؤسساتها كما يمكنه تأمين

[١] ـ فلاح أمينة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢.

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

الشفافية في كثير من القطاعات لقدرته على نشر الاحصائيات الدورية بالإضافة إلى الوظائف الأخرى مثل محاربة البطالة عن طريق تشغيب الايدي العاملة وكذلك محاربة الفساد والحد من الفقر ودعم مفاهيم الحكم الرشيد.[١]

٣- المجتمع المدني

تشكل منظما ت المجتمع المدني احد اجزاء المكونة للحكم الرشيد من خلال الدور التي تضطلع به اذ تلعب دورا حاسماً في الكثير من القضايا المحورية و المفصلية في المجتمع من خلال دعم وتعزيز لسلطة الدولة والديمقراطية كما تسعى إلى تعزيز الحكم الرشيد من خلال تنفيذها للحملات التوعية الخاصة بالتعاون والتفاعل مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع وافراده كما ان الحكم الرشيد يركز على اتاحة الفرص للمشاركة في صناعة القرار والمساهمة في تطبيق البرام والمشاريع التي تسهم في تحقيق التنمية الانسانية من خلال تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والمساهمة في تقديم الخدمات والعمل على النهوض بواقع المرأة ومكانتها بالإضافة إلى نشر المعلومات والبيانات الخاصة بإدارة الدولة.[٢]

II.المبحث الثاني

الترابط ما بين التحول الديمقراطي والحكم الرشيد

اكتسبت قضية التحول الديمقراطي أهمية كبيرة في الاوساط الاكاديمية منذ نهاية القرن العشرين حيث شهد العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي تزايداً مستمراً في عدد من الدول المتحولة إلى الديمقراطية في كثير من مناطق العالم، لكن لم يكن الطريق ممهداً اما الجميع بل واجهت الكثير من الدولة الكثير من الصعوبات والعقبات أمام التحول الديمقراطي، والعراق واحداً من تلك الدول التي واجهت الصعوبات في طريق تحولها إلى النظام الديمقراطي وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

---

[١] سفيان فرج، مصدر سبق ذكره ، ص١٤.

[٢] - زينب علي مظلوم ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

IIأ.المطلب الأول

التحول الديمقراطي في العراق والعوامل المؤثرة فيه .

- **اولاً: مفهوم التحول الديمقراطي :**

شهدت عملية التحول الديمقراطي في العراق بطريقة مفاجئة اذ لم تجري بطريقة تدريجية نتيجة عوامل داخلية انما جاءت نتيجة تدخل عامل خارجي مباشر عن طريق الاحتلال الامريكي الذي عمد على اسقاط نظام الحكم القائم، وبالتالي لا توجد عوامل سياسية داخلية ادت إلى عملية التحول الديمقراطي كما حدث في كثير من البلدان كما في جنوب افريقيا على سبيل المثال لا الحصر.[١]ولذلك حصلت عملية التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ بطريقة مخطئة لأنها جاءت عن طريقة الأداة العسكرية وليس عن طريق التغيير من الداخل فوق العراق في قبضة الاحتلال الامريكي نتج عن هذا الاحلال انهيار الدولة العراقية ثم غاب المنطق اللازم لتحقيق الديمقراطية ومن ثم انتج بعد ذلك مجموعة من الازمات السياسية والاقتصادية والأمنية وهي أزمات خطيرة لم يستطيع العراق تجاوزه إلى الان .[٢]عليه يعرف التحول الديمقراطي بدلالته اللفظية على انه المرحلة الانتقالية ما بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي حيث تشكل هذه المرحلة عملية تحول ما بين نقيضين لذلك فهي تجمع خصائص المرحلتين لكن مع مرور الوقت فان خصاص المرحلة الديمقراطية تزيد.[٣]

كما يعرف مفهوم التحول الديمقراطي على انها عملية تطبيق مبادى الديمقراطية سواء في المؤسسات لم تطبقها من قبل ام تطبيقها على مستوى الافراد او

---

[١] - سهام فوزي ، التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية "دراسة حالة العراق وجنوب افريقيا مقارنة "، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٩)، ص١١١.

[٢] كاظم علي مهدي ،" الابعاد الفكرية السياسية للتحول الديمقراطي في العراق"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٧٧-٧٨ ،(٢٠١٩): ٢٣٧.

[٣] سهام فوزي ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٢.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الموضوعات لم تشملهم من قبل وعلية يمكن القول بانها مجموعة من العمليات و الاجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديموقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر من خلال الأخذ بالتعددية واحترام الاخر والقبول بالعدالة وضمان حقوق وحريات الانسان.[١]

العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي في العراق .

١ـ العامل السياسي

افتقد العراق او النظام السياسي ف العراق بعد عام ٢٠٠٣ التطبيق السليم للمنهج الديمقراطي اذ ان بلوغ الديمقراطية يتطلب مستوى عالي من العمل والمسؤولية في جميع الاوساط والفئات السياسية والتأكيد على ابراز صوت الشعب والتعبير عن ارادته بكل حرية ومن ثم اعطاء الحرية في القيام بأنشاء التنظيمات والاحزاب السياسية وتقبل الراي الاخر هذه من ناحية نظرية، اما من الجانب التطبيقي للديمقراطية في العراق فقد واجهت العديد من الصعوبات على المستوى السياسي فلم تستطيع الحكومات العراقية المؤقتة من ارساء قواعد عمل حقيقية قائم على اساس المساواة والعدل والابتعاد عن الاقصاء والتهميش واعلاء دور المشتركات الاجتماعية والثقافية فقد عاش النظام السياسي العراقي حالة من التشظي السياسي والانقسام الديني والمذهبي والحزبي الامر الذي افقد وجود صف سياسي موحد مما شكل عائق اما ارساء دعائم الديمقراطية،[٢] وكذلك إلى صعوبة العمل المشترك بين تلك التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير التحول الديموقراطي، كما من بين العوامل السياسية المؤثرة في التحول الديموقراطي هي ازمة الشرعية فالمؤسسات السياسية العراقية بوضعها الحالي قد فرضت على المجتمع من قبل

---

[١] سوزان عثمان و به ريز عبدالله ، "الديمقراطية ومسار تحولها في دستور العراق لعام ٢٠٠٥" ، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ،(لعام ٢٠٢٠):ص ٦٦٥.

[٢] ـ زياد جهاد ناظم، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي" ، مجلة ميداد الآداب، ا لجامعة العراقية، المجلد الاول، العدد الرابع عشر،(٢٠١٨): ص١٢٤.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الاحتلال الامريكي مما يجعل النخب السياسي تعمل بها دون تغيير جوهري عليها بمعنى تعمل بها كما ورثها من الاحتلال مما يجعلها لا تحظى بشرعية سلطتها من قبل المواطنين وكذلك عدم قدرته على بناء شرعية سياسية فعلية وحقيقية بل استندت للقوة لحفظ سلطتها.[١]

اضافة إلى ذلك فأن غياب الهوية الوطنية الشاملة شكل عقبة سياسية أمام التحول الديمقراطية فقد فشلت الدولة العراقية في صياغة هوية وطنية شاملة قادرة على احتواء وصهر الهويات الفرعية في بوقته واحد فقد عملت الحكومات العراقية أو من على رأسها على استعمال القوة او العنف المفرط ضد الهويات الفرعية الامر الذي أدى إلى تحويل الدولة إلى مجرد اداة تسلط وقمع مما ادى بالنتيجة ادى إلى تقطيع وصال الدولة فئوياً ومنهجياً الامر الذي بتطلب إلى ضرورة إعادة بناء الدولة على اسس وطنية شاملة قادرة على احتواء الجميع وتحقيق العدالة والمساواة،[٢]كما من بين العوامل التي تشكل تأثيرا على التحول الديمقراطي هي ضعف البنية الحزبية التي تعاني هي بالأساس من ازمة ديمقراطية فهي تعاني من تباين في وجهات النظر بين صناع قرارها حول الكثير من القضايا المثارة مما يجعلها غير قادرة على التصدي لعملية التغيير الديمقراطي فهي تسعى للسلطة عبر الاعتماد على تحالف مع القوى السياسية المؤثرة على اساس ديني او طائفي او اثني، الامر الذي خلق حالة من التباعد بينها وبين الجماهير التي نشأت للتعبير عن ارادتها كما تدعي تلك الأحزاب.[٣] .

---

[١] - شذى زكي حسن،" معوقات بناء الديمقراطية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية" ، العدد الثامن والعشرون ،(لسنة،٢٠٠٥):ص.٨٦.

[٢] - زياد ناظم جاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨٥.

[٣] - حسين حافظ وهيب، "معوقات التحول الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية"، جامعة بغداد العدد السابع والعشرون،(٢٠٠٥)، ص ٨٢.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

٢ـ العامل الاقتصادي

منذ نشأت الدولة العراقية لم يحقق الاقتصاد العراقي اي درجة من درجات التطور الاقتصادي على الرغم من امتلاك ثروة نفطية كبيرة لكنها لم يتم استغلالها من أجل تطوير اقتصادها وتحويله إلى اقتصاد صناعي منتج كما لم تستطيع ان تحقق تنوع في مصادر الدخل القومي بدل من اعتمادها على مصدر واحد وهو النفط، كما ان الاقتصاد العراقي يتصف بانه اقتصاد تسيطر عليه الحكومة وتقوم بتوجيه من أجل ضبط الاسعار وتوفير الاستهلال المحلي الامر الذي خلق مشاكل اقتصادي كبير منها رهن الاقتصاد العراقي بمصير اسعار النفط العالمي بالإضافة إلى مشاكل المديونية الخارجية وزيادة معدلات البطالة والفقر.[١]

ان الترابط ما بين التحول الديمقراطي ومستوى التطور الاقتصادي هو ان التحول الديمقراطي يحدث في الدول ذات المستويات الاقتصادية المتوسطة وغير وارد ان يحدث في الدول الفقيرة، كما ان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي يشكل عاملا مؤثراً في التحول الديمقراطي من خلال زيادة معدلات الرفاهية في المجتمع كما يسهم النمو الاقتصادي في رفع مستوى التعليم في المجتمع الامر الذي يؤدي إلى زيادة في اعداد الحاصلين على درجات تعليمية عالية مما يحقق ثقافة مساهمة وشيوع ثقافة التسامح وتقبل الاخر وغيرها من سياسيات التحول الديمقراطي، كما ان الزيادة في النمو الاقتصادي يفتح المجال أمام زيادة الاستثمارات العالمية مما يودي اندماج الدول في الاقتصاد العالمي والانفتاح الثقافي وافكري على العالم مما يخلق سهولة التأثر بالفكر الديمقراطي السائد،[٢] الا ان ذلك كان مفقود في الاقتصاد العراقي نتيجة طغيان الطابع الريعي على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ حيث يتم الاعتماد على النفط بنسبة ٩٠% في توفير الارادات في قانون الموازنة الاتحادية الا حتي ذلك لم

---

[١] ـ سهام فوزي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

[٢]ـ المصدر نفسه ، ص٤٠.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

يتم توظيفه بشكل صحيح بما يخدم مرحلة التحول الديمقراطي من خلال الانفاق على التعليم والصحة والخدمات الأخرى التي تسهم في خلف رفاهية اجتماعية حيث عمل الحكومات المتعاقبة على زياد الانفاق الحكومي بشكل يهدف إلى تكريس النظام القائم والأوضاع الراهنة حفظ التوازنات بعيد عن اي شكل من اشكال خدمة المجتمع كل ذلك شكل حجر عثرة اما التحول الديمقراطي في العراق.[1]

٣- ضعف الأمن

يشكل الوضع الأمني في العراق تحدياً جوهرياً لإمكان تأسيس نظام ديمقراطي مما يوثر سلبا في الجهود الرامية في إعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي حيث ضعف الأمن بشكل خطرا كبيراً على الشركات ورجال الاعمال الذين ينفذون مشروعات في العراق وهذا ما يشكل تحديا اما الدولة العراقي والنظام السياسي الجديد لضمان سير التحول الديمقراطي، علاوة على ذلك فأن عملية خلق بيئة امنة وملائمة للسير نحو التحول الديمقراطي لا تتوقف على عمل المؤسسات والاجراءات الحكومية فحسب انما ارتباطها بالاستراتيجية المطروحة لمستقبل النظام السياسي والدولة فطالما توجد جماعات مسلحة داخل المجتمع العراقي تشعر بالتهميش او الاقصاء فاتها ستكون رافعة لراية الرفض والتحدي لأي قانون او قرار لا يتفق مع مصالحها وبالتالي فان حل معضلة الأمن مرتهنه في معالجة المشاكل السياسية بين جميع الاطراف الفاعلة في الساحة السياسية العراقية، كما من بين المشاكل الأمنية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي هي الجماعات المسلحة والسلاح المنفلت خارج سيطرة الدولة فان وجود تلك الجماعات او المليشيات يتعارض مع منطق الدولة على اعتبار بان الدولة هي وحدها من لها الحق في استخدام الحق الشرعي لاستخدام العنف، كما يتعارض مع مبادى الديمقراطية على اعتبارها انها تؤمن بالحوار السلمي

[1] - كاظم علي مهدي مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وعبر القنوات الرسمية بعيداً عن استخدام القوة او التهديد، وعليه فأن استخدام السلاح خارج نطاق الدولة لخدمة طرف او فئة سياسية او لتحقيق مكسب معين يقوض الديمقراطية في العراق و يعد ذلك مصدر للكثير من المشاكل في المستقبل خاصة مع استخدام الاحزاب السياسية اذرعها المسلحة لخدمة اغراضها الشخصية مما يشكل معضلة امنية على الدولة اتخاذ ما يلزم لحلها.[١]

٤ـ العامل الثقافي

ان الثقافة السياسية تركز الاهتمام على العلاقة ما بين اداء الحكومات الديمقراطية الجديدة ومدى فعاليتها وبين شرعيتها بعبارة اخرى مدى ايمان النخب الجماهرية بقيمة النظام الديمقراطي اذ يرى البعض ان السبب الرئيسي وراء عدم استقرار الأنظمة الديمقراطية في بلدان العالم الثالث هو مزيج بين انخفاض فعالية وانخفاض درجة الشرعية، لذلك فان الخطو الأولى نحو ترسيخ الديمقراطية هو تخليص المجتمع من وهك الشمولية وحثهم على التكييف مع الواقع الديمقراطي اذ يلعب الموروث الثقافي دوراً كبيراً في تعزيز التحول الديمقراطي بل حتى يكون معوقاً لانتشار المعايير الديمقراطية وينكر شرعية المؤسسات القائمة.[٢]

أما في العراق فقد ورث حالة من التخلف في شتى المجالات ومنها المجال الثقافي والسياسي اذ سادت قيم و معتقدات وافكار اسهمت في تكريس حالة التخلف تعود في ذلك لعدت اسباب منها طبيعة المجتمع العراقي الذي يتصف غالبيته بالقيم القبلية والاحتكام للعشيرة والولاء للهويات الفرعية أكثر من الولاء للدولة والهوية الوطنية كل ذلك انتج حالة اللاوعي بالدولة وثقافة سياسية تتسم بالخضوع والتقليدية كما ان خضوع الفرد العراقي خلال فترات طويلة لهيمنة سلطة الفرد الواحد والزعيم

---

[١] حسنين توفيق و عبدالجبار احمد،" التحولات الديمقراطية في العراق " القيود والفرص"، مركز الخليج للأبحاث، العدد الثالث ، (٢٠٠٤): ص٢٣.

[٢] ـ صموئيل هنتغتون ،الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب، ط١،(القاهرة: دار سعاد صباح للنشر، ١٩٩٣)، ص٣٤٥.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الاوحد هو من اسس ثقافة الخضوع والهيمنة وجعلتها جزء من موروثه الثقافي الامر الذ يشكل عقبة أمام التحول الديموقراطي.[١]

ان بلوغ الديمقراطي يتطلب مستوى عالي من العمل والمسؤولية والواقعية في جميع الاوساط و الفئات السياسية والتأكيد على ابراز صوت الشعب وارادته السياسية الحرة كل ذلك يساعد في تعزيز قيم الديمقراطية وخلق ثقافة سياسية مساهمة لكن الحكومات العراقية المتعاقبة هملت ذلك ولم تعمل بشكل يخدم الجماهير العراقية وارساء قواعد عمل حقيقية يؤسس عليها تعامل عراقي فعال يفتت محن الماضي بكل ما فيه من اقصاء وتهميش.[٢]

٥- التدخل الخارجي :

قد لا تكون الديمقراطية هي الوصفة السحرية التي تستطيع معالجة جميع اخفاقات او الاختلاف بين الحاكم والمحكوم خصوصاً اذ كانت هذه الوصفة طارئة على المجتمع مثل العراق بل الصحيح هو ان تكون الديمقراطية هي نتاج تراكم معرفي وعلمي خضعت إلى العديد من المؤثرات عبر مراحل تاريخية مختلفة في حياة الشعوب حتي اصبحت الأسلوب الامثل لإدارة شؤونها السياسية، والعراق وحدة من تلك الدول التي واجهت عملية التحول الديمقراطي للعديد من المشاكل والمعوقات ومنها التدخلات الخارجية التي شكلت عقبة في وجهة النظام الديمقراطي.[٣]

فقد شكل التدخل الامريكي في العراق العديد من الاستحقاقات التي تشكل حالة سلبية للنظام الديمقراطي على الرغم من تبيني الولايات المتحدة المشروع الديمقراطي العراقي وهي من اشرفت على تشكيل النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ الا ان لم يمنع

---

[١] - عبدالعظيم جبر،" الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية " حالة العراق"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات، العدد ٢١،(لسنة ٢٠١٦): ص ٣٧٨.

[٢]- هاجر ابراهيم مهدي، "الديمقراطية ومعوقات قيامها في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، بحث تخرج منشور، جامعة ديالى ، كلية القانون والعلوم السياسية،(٢٠١٦): ص٣١.

[٣] - حسين حافظ وهيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

ذلك من تخلي الويات المتحدة عن دعم النظام السياسي الديمقراطي في بعض الفترات اذ ما وجدت في دعمها تعارضاً مع مصالحها خاصة مع وجود قوى سياسية تعارض السياسة الامريكية في العراق وفي المنطقة،[١] اما على المستوى الاقليمي فلم يكن النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ موضع ترحيب للعديد من الدول الاقليمية والعربية المجاورة اذ سعت بعض تلك الجهات إلى اجهاض العملية الديمقراطية في العراق بشتى الوسائل والطرق وكان الثمن باهضاً على العراق شعباً ونظاماً حيث اقلقت العملية الديمقراطية نظم العيد من تلك الدول فقد انتاب القلق للنظام السياسي في تركيا واثارت العملية الديمقراطية في العراق هواجسها من احتمال انفصال اقليم كردستان في العراق بشكل تام مما يكون مشجعاً للأكراد في تركيا للمطالبة بالانفصال ايضاً، اما الجانب الايراني فقد سعت لان تكون منافساً قوياً للولايات المتحدة في العراق على مصالحها مما سعت للتدخل وبشكل كبير مستقلة ارتباط بعص تلك الاحزاب عقائدياً بالنظام الايراني،[٢] اما الجانب العربي الاقليمي والمجاور فقد عملت على افشال النظام السياسي في العراق عبر عدة طرق متنوعة ما بين الدعم المالي واللوجستي للإرهاب وتسهيل دخولهم للأراضي العراقية زما بين تشجيع و أثارة النعرات الطائفية والقومية واستخدامها كوسيلة ضغط على الحكومات العراقية او ما بين توجيه الماكنة الاعلامية بقصد تضليل الراي العام وتبيان مدى فشل النظام السياسي العراقي كل ١لك شكل عقبة في وجهة التحول الديمقراطي في العراق.[٣]

---

[١] نور قيس عبود، "الاحزاب السياسية والديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣" الواقع والمستقبل"، الملة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع والثلاثون،(٢٠١٦)، ص٥٩٣.

[٢] - امنه محمد علي ،" اشكالية التجربة الديمقراطي التوافقية في العراق"، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد الواحد والخمسون،(٢٠١٥):ص١٠١.

[٣] - نور قيس عبود . مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٣.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

IIب.المطلب الثاني

دور الحكم الرشيد في تصحيح المسار الديموقراطي في العراقي

منذ النصف الثاني من القرن العشرين ولا تزال الدول العربية تبحث عن نموذج فكري يخلصها من تبعات التخلف فانطلقت للتبني عن وصفات سياسية واقتصادية في مقدمتها التنمية والتحول الديمقراطي ثم بعدها جاء الحكم الرشيد على اعتبار كل المصطلحات المذكورة هي نابعة من مشكاة واحدة وذات توجه واحد على اعتباره وصفه غربية لكل من يريد ان يلحق بركب الحضارة والتطور[١]، والعراق كان واحداً من بين تلك الدول التي ارادة الحاق بعجلة التطور عبر تبني الديمقراطي على اعتبارها الية لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال التداول السلمي للسلطة وسيلة للتطور الاقتصادي عبر تحقيق تنمية اقتصادية شاملة التي من شانها مكافحة البطالة وخلق فرصة عمل وكذلك باعتبارها(الديموقراطية) الية لتحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال تقبل الاخر والايمان بالتنوع الفكري والديني والعقائدي، كان هذا من ناحية التنظير لكت في الواقع قد رافقت عملية بناء النظام السياسي العراقي مجموعة من الاخطاء منها (الطائفية السياسية – المحاصصة – الفساد – ضعف القانون- ضعف الإدارة) كلها انتجت ديمقراطية ضعيفة وفاسدة وبالتالي تحتاج العملية السياسي العراقية إلى تصحح للمسار عبر تفعيل معايير الحكم الرشيد الذي يعرف بدلالة الحكم الديمقراطي الفعال من خلال اعتماده على عدة معايير (الشفافية- المساءلة- حكم القانون- المشاركة)،[٢]على اعتبار الحكم الرشيد يعني عناية مركزية بنوعية الحكم وأسلوبه باتجاه تعزيز قدرته على الاستجابة الفاعلة لاحتياجات الافراد وتحقيق التنمية وهذا ما يجعل الحكم الرشيد ضمن مسار الديمقراطية دون اي يدمجه بصورة تامة في

---

[١] - ابرادشة فريد، "التحول الديمقراطي والحكم الرشيد : اي علاقة ؟"،مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني،(٢٠١٦): ١٠١.

[٢] - محمد حسن دخيل،" الحكم الصالح والديمقراطية و دورهما في استقرار الانظمة والمجتمعات"، مجلة جامعة الكوفة القانونية والسياسية ، العدد التاسع، المجلد الاول،(٢٠١١): ص٥٠.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

هذا المسار من خلال الاستقلال النسبي عن طريق تحقيق بعض المقاصد التي لا يمكن للديمقراطية تحقيقها بمعزل عن الحكم الرشيد على اعتباره (الحكم الرشيد) يركز على متطلبات صانع القرار وصياغة السياسات العامة عبر الاهتمام بالقواعد والاجراءات والقوانين التي من شانها بناء اطار للشرعية والفاعلية لإعداد سياسات وتسير الشؤون العامة بشفافية وعدالة لذلك يعد الحكم الشيد طوق نجاة للديمقراطية في العراق من خلال تطبيق معايير(المشاركة- سيادة القانون-الشفافية-المساءلة).[١]

١ـ المشاركة :

يقصد بالمشاركة هي أحقية كل مواطن في المشاركة في صنع القرارات واتخاذها، من وجهة نظر أكثر اتساعاً فيقصد بها هو كل عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف من وراء ذلك التأثير على اختيار السياسات العامة وادارة شؤون العامة او اختيار القادة السياسيين على اي مستوى حكومي، او محلي، او قومي كما تعرف على انها تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين كأفراد او جماعات من أجل المسامة في عملية صنع القرارات اما بطريقة مباشرة او من خلال المجالس المنتخبة، فتقضي المشاركة بتوافر القوانين العامة لحرية التعبير عن الراي وتشكيل الاحزاب والجمعيات والمشاركة في الانتخابات وحق الترشيح فضلاً عن الاطر المؤسساتية التي يمكن من خلالها المشاركة في الشأن العام.[٢]

لذلك تعد المشاركة احد المقومات الأساسية للحكم الرشيد كما هي احدى اسس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات تختلف من دولة لأخرى لكل الأعضاء سواء رجال ام نساء من خلال المؤسسات السرعية التي تشجع وتيسر عملية المشاركة من خلال القوانين العامة التي تسمح بحق تكون الاحزاب

---

[١] سامر مؤيد عبداللطيف، "مابين الديمقراطية والحكم الرشيد: وحدة الهدف وتكامل الوسائل"، مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتية، متاح عبر الرابط التالي(https// m.annabaa.org)

[٢] سامر مؤيد عبد اللطيف واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٩.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

والتنظيمات السياسية وهذا ما بتطبيق مبدا الشرعية السياسية مما يجعل الانسان كائناً سياسياً بإمكانه المشاركة في الشؤون العامة للبلاد.[١]

٢- سيادة القانون:

يشير مفهوم سيادة القانون إلى مبدا الذي يكون فيه جميع الاشخاص والمؤسسات والكيانات وقطاعي العام والخاص بما في ذلك الدولة نفسها مسؤولين أمام القانون صادرة علنا وتطبيق بالتساوي ويحتكم اليه الجميع ضمن قضاء مستقل كما تتفق تلك القوانين مع معايير حقوق الانسان. [٢].

تعد القوانين من وجهة نظر الحكم الرشيد ديمقراطية غير تعسفية حيث تحرص السلطة التنفيذية على تطبقيها واقامتها بالتساوي بين الجميع سواء افراد او جماعات حيث هذه القوانين تلزم حماية حقوق الانسان وكذلك التساوي في العقاب بموجب حكم القانون حيث تعلو سيادة القانون على سلطة الحكومات فهي تحمي الافراد من نزوات الاقوياء من خلال تشريع القوانين لحماية الفئات الأكثر ضعفاً وفقراً من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة، من ناحية واقعية لا يمكن تطبيق فعلي لهذا المبدأ الا من خلال جو ديمقراطي ولا يمكن تفعيل هذا المجال وحمايته الا من خلال ضمان مبدا سيادة وحكم القانون وتحقيق العدالة.[٣]

٣- الشفافية :

تعرف الشفافية بانها أحقية كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة اليات اتخاذ القرار المؤسسي فهي مطلب ضروري لوضع معايير اخلاقية وسياق

---

[١] ختام حمادي محمود، "الحكم البرلماني الرشيد واليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس عشر،(٢٠١٩): ص٢٤٢.

[٢] انور محمد فرج،" دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد، مجلة جامعة التنمية البشرية"، المجلد الثالث، العدد الاول،(لسنة ٢٠١٧): ص٨٠.

[٣] فوكه سفيان، "دور الدستور الديمقراطي في ارساء مبادئ الحكم الرشيد في العالم العربي"، مجلة القانون والمجتمع ،العدد الحادي عشر ،(٢٠١٥): ص١٩٥.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

عمل مؤسسي لما تؤدي اليه من الثقة فضلا عن اهميتها في كشف الفساد، فالشفافية مطلب ضروري لتحقيق الدولة القانونية لما لها أهمية كبيرة فب تحقيق العدل والمساواة الذي يصب فب بوتقة التنمية المستدامة، فكل ما كانت القواعد المتبعة في اتخاذ القرار وادارة الدولة واضحة وظاهرة للجميع فان ذلك يساعد المواطنين على اتباع الطرق المعتمدة في تدبير شؤون الدولة لذلك باتت الشفافية مسالة مهمة وحيوية في حياة المجتمع، كما تشكل معيار مهم في الحكم الرشيد.[١]

٤ـ المساءلة :

يقصد بالمساءلة تحمل الافراد والمنظمات مسؤولية الأداء الذي يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية كما تعرف على انها التزام من قبل الاشخاص الماسكين بالسلطة بتحمل مسؤولية افعالهم فهي تصف الحقوق والمسؤوليات الموجودة بين الناس والمؤسسات، فهي تشمل الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة ذات الاثر المهم في حياة المواطنين، تعد المساءلة نقطة جوهرية في النظم الديمقراطية اذ هي تساعد على ذمان تمسك صانعي القرار بالمعايير والقواعد والاهداف المتفق عليها فمن هذا المنطلق تجد ان المساءلة هدفها الأساسي هو تحقق من مدى اساءة استخدام صلاحيات السلطة التنفيذية لضمان فاعلية الاداء الحكومي، كما تبرر أهمية المساءلة من جانبها السياسي من انها نقطة البداية الفعالة للرقابة علة المؤسسات المختلفة، وعلية فهي تعد مطلب جوهري للحكم الرشيد وتصحيح للمسار الديموقراطي ليس فقط في المؤسسات الحكومية اتجاه المواطنين المتأثرين بقراراتها بل حتى في مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.[٢]

---

[١] ختام حمادي محمود، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٢

[٢] -شريف كلاع، "التأسيس لدولة الحق والقانون من خلال تطبيق مبادى الحكم الرشيد"، مجلة دفاتر سياسية، المجلد الخامس، العدد الثالث،(٢٠٢٠): ص٣٩.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

III.المبحث الثالث

الحكم الرشد في العراق " التحديات والفرص"

ان تحقيق الحكم الرشيد تعد مسائلة غاية في الأهمية اذ اصبح المجتمع العراقي بحاجة ماسة إلى تنمية شاملة وحقيقية تعيد اليه قيمته الحقيقية التي خطفتها الحروب الاهلية والإرهاب والفساد السياسي، اضافة إلى سوء ادارة الثروات الطبيعية الذي جعل العراق بحاجة إلى الية مناسبة لإدارة تلك الثروات بشكل يتناسب مع تطلعات المجتمع، كما ان طبيعة المجتمع العراقي ذات التنوع الديني والمذهبي والعرقي عامل يضاف إلى العوامل الأخرى من أجل تفادي الصدع والصراع الطائفي فاذا ما شعرت طائفة معينة بعدم الرضا من النظام السياسي فان ذلك يودي إلى ازمة كبيرة داخل المجتمع، وعلية فان افضل طريقة لتحقيق تطلعت الشعب العراقي وتحقيق الرضا والقبول لجميع اطراف المجتمع هو الحكم الرشيد، لكن عملية تحقيق الحكم الرشيد قد يواجه مجموعة من الصعوبات في ظل الوضع الراهن كما يحتاج النظام السياسي إلى مجموعة من الحلول لأجل تحقيق اشتراطات الحكم الرشيد، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

III.أ.المطلب الأول

معوقات تحقيق الحكم الرشيد

يعد العراق واحد من بين الدول العربية التي خاضت غمار تغيير نظامها السياسي عن طريق ما يعرف بالربيع العربي التي عاشتها مصر وتونس واليمن عدا تبك الدول التي تعيش حالة الشد والجذب مثل سوريا وليبيا وان كان العراق قد سبق تلك الدول في عملية التغيير السياسي عن طريق الاحتلال الامريكي لعام ٢٠٠٣، وفقاً للأدبيات السياسية والاقتصادية فان الدول التي تشهد عملية تغيير في نظامها السياسي فان الدولة تمر بمرحلة انتقالية هشة على اعتبار ان الكثير من مؤسساتها السياسية

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

تصبح ضعيفة وبالتالي تظهر الكثير من المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والعراق واحد من تلك الدول التي شهدت مشاكل كثيرة على مختلف الأصعدة اضافة إلى مشاكل الفساد وسوء الإدارة والمحاصصة مما يدعوا إلى ضرورة اصلاح منظومة الدول عبر اجراء سلسلة من التعديلات والاصلاحات المهمة من أجل الارتقاء بالأداء الحكومي والمؤسسي عبر معايير الحكم الرشد، لكن عملية تطبيق للحكم الرشيد في العراق يتصادم بمجموعة من التحديات تحد من تطبيقه وتعمل على تقويضه[١]، من أبرز تلك التحديات هي :

١- ضعف الأمن:

يعرف الأمن على انه(البقاء والدفاع ضد الاخطار والتهديدات المختلفة سواء كانت عسكرية ام اقتصادية ام بيئية) كما يعرف على جميع التدابير والاجراءات التي تتخذها الدولة عبر مؤسساتها المختلفة لأجل تامين كيانها والدفاع عن سكانها ومصالحها من اي خطر او تهديد سواء كان محلياً او خارجياً وكذلك العمل على تهيئة جيع الظروف المنية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق امنها واهدافها للحصول على مجتمع أمن.[٢]

شهد العراق بعد الغزو الامريكي عام ٢٠٠٣ حالة من التدهور الأمني سواء كان على مستوى الشخصي او على المستوى الجماعي اذ اصبح البلد مباح أمام الجميع اضافة إلى الصراعات الداخلية التي عاشها العراق ممل ادخل البلد بدوامة العنف الرهابي والانتقام الطائفي مما اثر وبشكل سلبي على عملية التنمية والاعمار من خلال صرف وتوجيه بوصلة الاهتمام نحو توفير الأمن ومعالجة مشاكل الصراع الداخلي(السياسي)، كما شكل احتلال داعش الارهابي للمدن العراقي خلال السنوات

---

[١] - حيدر نعمة بخيت، "الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الادارية"، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد التاسع، العدد ثمانية وعشرون،(لسنة ٢٠١٣): ص١١١.

[٢] المصدر نفسه ، ص ١١٢.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

السياقة حالة من الاستنزاف للموارد الدولة عن طريق توجيه معظم الموارد المالية والطاقات البشرية نحو تحرير العراق الامر الذي اضر كثيراً بعملية التمية والاعمار اذ تسبب الارهاب بخسارة المليارات من الدولارات، كل ذلك كون ارضية غير مستقرة وامنة من أجل التعمير والاستثمار،[١] كما اضر الانفاق العسكري على حجم الموارد المالية المخصصة للقطاعات الأخرى الامر الذي ادى إلى انخفاض مساهمتها في الانتاج القومي، فمع غياب الأمن وإنتشار السلاح خارج منظومة الدولة اضرت بشكل كبير على عملية الاستثمار اذ شكل غياب الأمن عقبة كبيرة أمام خطط التنمية بالإضافة إلى تلكؤ الحاصل في المشاريع المختلفة كل ذلك شكل ارضية صعبة لتنفيذ برنامج الحكم الرشيد.[٢]

٢- البيروقراطية والترهل الوظيفي في القطاع العام:

البيروقراطية مصطلح لاتيني مكون من مقطعين (bureau) وتعني المكتب او المكان الذي تدار منه الاعمال الحكومية و(cracy) يعني به الحكم فهو يعني به حكم المكتب او الإدارة عن طريق المكاتب، كما يعرف بمجموعة من الهيئات والاشخاص الذين يتولون المهام التنفيذية في الدولة وتسير شؤونها عن طريق المكاتب.[٣]

قد تشكل البيروقراطية الادارية واحد من مرتكزات الحكم الصالح وعنصر تقوية للإدارة العامة اذ ما عملت وفق قياس الرصانة واستقامة التي تمتاز بها النظام السياسي من خلال مدى فعالية وقابلية الاجهاز البيروقراطي على انفاذ السياسات العامة بصورة صحيحة وعادلة فضلاً عن الامكانية والقدرة التي يتمتع بها لإدارة

---

[١] - معن ثابت و هاشم محمد، "معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق للفترة (١٩٩٦-٢٠١٤)"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد الثالث، العدد الاول،(٢٠١٧):ص١٩٧.

[٢] - عباس علي محمد، الامن والتنمية " دراسة حالة العراق من ١٩٧٠- ٢٠٠٧"،مركز العراق للدراسات، ط١، (دار الساقي، ٢٠١٣)، ص٢٣٧

[٣] - فارس علي جانكير و احمد محمد عبدو، "مشكلة بيروقراطية الادارة وبناء الحكم الرشيد(اقليم كردستان العراق انموذجاً للمدة من ٢٠٠٥- ٢٠١٩)"، مجلة جامعة دهوك للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الثالث والعشرين، العدد الاول،(لسنة ٢٠٢٠): ص٢٠٨.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

شؤون الدولة وتوفير الخدمات الأساسية[1]، الا ان الملفت للنظر هو طبيعة الجهاز البيروقراطي العراقي يفتقد إلى الفاعلية الحقيقة في تأدية الأدوار المكلفة من تقديم الخدمات الأساسية للمواطن فالصراعات السياسية بين النخب الحاكمة والتنافس حول السلطة وتحقيقاً للمنافع الشخصية والحزبية دفعت تلك النخب إلى تبني مجموعة من القواعد والسلوك الاداري وخلقت نوعا لروتين عبر التمسك بقوالب محدد من العمل الامر الذي يعطل الكثير من المشاريع او على الاقل يؤخر انجازها فضلاً عن تعطيل نزعة الابداع والتطور في العمل،[2] اذ لايزال هناك هوة كبيرة بين طبيعة الجهاز البيروقراطي و عملية الاصلاح وتقويم السياسات العامة التي تعد المرتكز الأساسي للحكم الرشيد عن طريق تطوير أدوات العمل من خلال ادخال احدث التقنيات الأساسية وفضلا عن اصدار التشريعات والقوانين التي تحد من الاجراءات الروتينية المعطلة للخدمات.

- الترهل الوظيفي في القطاع العام:

يعرف الترهل الوظيفي على امه الزيادة المفرطة في حجم التوظيف الحكومي بشكل لا يتناسب مع الحاجة الفعلية، كما يعرف وفقا للمفهوم الاقتصادي بانها الزيادة التي تعطي النتائج المعكوسة يتمثل بانخفاض الانتاج بدل من الزيادة.

فوفقاً للقوانين الاقتصادية فان زيادة مدخلات الانتاج المتغيرة مع ثبات عوامل الانتاج فقد يصل في مرحلة معينة تزايد في حجم الانتاج والانتاجية لكن مع مرور الوقت وثبات مدخلات الانتاج يصبح التراجع تدرجياً، فقد عملت الحكومات العراقية المتعاقبة ومن باب تخفيض في معدلات البطالة إلى الاستمرار في عملية التوظيف العام غير النوعي والتخصصي بشكل سبب في حالة من التضخم الوظيفي في القطاع

---

[1] - صلاح نوري، البيروقراطية الادارية والحكم الرشيد، مقال في جريدة الزمان ، منشور عبر الانترنيت، بتاريخ ١٤ اغسطس ٢٠٢٠ متاح عبر الرابط التالي: (azzaman.com) .

[2] - معن ثابت و هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

العام مما سبب حالة من الاستنزاف للموارد الدولة فقد شهدت نسبة الموارد التشغيلية في الموازنة العامة نظراً للزيادة الحاصلة في الاجور الرواتب التي تدفعها الدولة للموظفين،[١] وهذا يتناقض مع مفاهيم الحكم الرشيد كونها تشكل حالة من الواقعية في عدم الاستخدام الامثل للموارد الدولة خصوصاً الموارد البشرية كما يشكل حالة من عدم توفير الاموال اللازمة للخدمات الفعلية وكذلك للموارد المخصصة للتنمية فضلا عن زيادة الضغط على الموازنة العامة التي تعاني هي نفسها من ازمة حقيقية بسبب اعتمادها على النفط بنسبة ٩٠%.

٣- الفساد المالي والاداري :

يعرف الفساد بـ(الاستغلال السيئ للوظيفة العامة او الرسمية من أجل تحقيق المصالح الشخصية)**ويعرف بـ**(سوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب او العلاقات من أجل تجاوز مبدا المحافظة على الحدود بين المؤسسات في قرارات موظفي الحكومة او القطاع الخاص).[٢]

يعد الفساد واحدا من أبرز المشاكل البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي العراقي اذ اقترنت هذه المشكلة بضعف سلطة القانون وغياب الرقابة القانونية والمساءلة للمسؤولين على التجاوز الحاصل على موارد وثروات الدولة، الا ان فساد النخب الحاكمة لم تكن وليدة الاحتلال الامريكي انما يمتد جذوره إلى فترة الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي لأسباب تعود إلى الحروب التي خاضتها الدولة وكذلك العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق حيث اصبح الفساد جزء من منظومة

---

[١] حيدر نعمة بخيت، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

[٢] - ستار جبار علاي، "مشكلة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد الرابع والاربعين،(لسنة ٢٠١٨): ص١٥٦.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

وكيان مؤسسة الدولة[١]، اذ تأثرت مؤسسات الدولة والقطاع الخدمي مما سبب بسوء وضعف الخدمات المقدمة للمواطن العراقي حيث اتخذ الفساد الاداري في العراق بصورة الروتين الاداري القاتل وتعقيدات العمل الاداري مما اضفى طابع التأخير في انجاز المعاملات وكذلك سوء العمل الاداري سواء كان مستوى الموظفين المتدني الراجع إلى قلة الخبرة وتدني المستوى العلمي او بالمعدات الخاصة بالخدمة العامة البعيدة عن المجال التكنولوجي بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الشخصنة في القطاع العام من خلال استغلال الموارد العامة والدرجات الوظيفية للأغراض الشخصية، واستفحال ظاهرت الرشوة والعلاقات المصلحية في انجاز بعض الاعمار، كل ذلك ادى إلى اضعاف البنية المؤسسية وعدم كفاتها في انجاز اعمال الدولة.[٢]

أما عن طبيعية الفساد المالي فقد ظهر أيضا بأنماط مختلفة سواء كان على مستوى القيادات والنخب الحاكمة وكبار المسؤولين من خلال الاختلاس صفقات الفساد التي يكون رأس مالها من مقدرات الدولة والاعمال والعقود الوهمية او على مستوى لعاملون الصغار والمتنفذين من خلال قبول الواسطة وتلقي الرشوة والابتزاز لتسهيل ابرام العقود وتحقيق الارباح المخالف للأنظمة والقوانين النافذة، كل ذلك شكل هدر كبير للموارد المالية للدولة وجعلها تذهب لجيوب الفاسدين بدل من الاعمار والخدمات النفعية المقدمة للمواطن ويخلق مؤسسات ضعيفة غير قادرة على اداء مهمتها كما يضعف الجهود الرامية لمحارفة الفقر والبطالة وتعزيز التنمية البشرية التي يهدف اليها الحكم الصالح.[٣]

---

[١] - ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

[٢] - حازم حمد الجنابي، "جودة الادارة السياسية بين اعتمادية الادارة الالكترونية ونوعية الحكم الرشيد"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد الخامس، العدد التاسع عشر، الجزء الاول ، (لسنة ٢٠١٦): ص١٩١.

[٣] - انصاف محمود رشيد واخرون، "فاعلية نظام الرقابة المالية واثره على الفساد المالي في العراق"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع، العدد الثامن، (لسنة ٢٠١٢): ص٣١٩.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

٤- عدم الاستقرار السياسي :

يعرف الاستقرار السياسي اللجوء إلى القواعد والأساليب القانونية في حل الخلافات وعدم استخدام العنف لأغراض سياسية وقدرة المؤسسات النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المتقدمة اليها النابعة من البيئة الداخلية والخارجية[١]، لقد شكلت حالة عدم الاستقرار السياسي سمة اساسية للنظام السياسي العراقي اذ شهدت العملية السياسية مجموعة من المأزق والخلافات تمثلت بتعارض البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية الفاعلة التي جعلت من مصالحها الذاتية الأولوية كما ان صعوبة فوز حزب سياسي غي اغلبية المقاعد الانتخابية اللازمة لتشكيل الحكومة مما شكل حالة من التجاذبات والانشقاقات بين الاحزاب السياسية المتصدرة الامر الذي قوض من قوة تلك الحكومات وحد من امساكها لزمام الامر،[٢] اذ ان مؤشر الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣ اتجهت نحو السالب المعاكس اذ تكالب الاحزاب على المكاسب والحصول على المناصب مما جعل البلد يدخل في حالة من المهاترات السياسية ودوامة من العنف ذات الدوافع والخلفيات السياسية اذ انتشرت الاغتيالات السياسية التي اطالت الناشطين والشخصيات الاكاديمية وكبار الضباط ذوي الخبرة العسكرية بالإضافة إلى حالة الارهاب والنعف التي يشهدها العراق بين الحين والاخر كما انتشرت في الآونة الاخيرة حالة الاختفاء القسري وهذا ما يقوض اقامة الحكم الرشيد في العراق اذ ان اقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية تحتاج إلى بيئة امنة مستقر فضلاً عن كون النظام السياسي العراقي هو نظام ديمقراطي الذي من المفترض انه قائم على اساس الحوار وتقبل الاخر بعيداً عن حالة العنف والصراع.[٣]

---

[١] سنقرة عيشة، "اساسيات تفعيل الحكم الراشد من اجل البناء التنمية السياسية"، مجلة التراث، العدد الرابع، (لسنة ٢٠٢٠): ص ٥٧.

[٢] حيدر نعمة بخيت، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

[٣] - معن ثابت و هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، العدد٢٦.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

III.ب.المطلب الثاني

سبل تحقيق الحكم الرشيد في العراق

رغم المعوقات التي تواجه تحقيق الحكم الرشيد من فساد مالي واداري وظروف امنية صعبة اضافة إلى مشاكل ادارية من صعوبات بيروقراطية وترهل القطاع الحكومي، الا ان ذلك لا يمنع من تحقيق الحكم الرشيد من خلال مجموعة من السبل يمكننا تسليط الضوء عليها في هذا المطلب.

١ - التنمية السياسية والاقتصادية

- على الصعيد السياسي :

تشكل التنمية السياسية احد مقومات الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق من خلال تطوير مؤسسات النظام السياسي القادرة على ارشاد النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على نحو قادرة على تثبيت واظهار شرعية النظام السياسي من خلال الايمان بالمشاركة السياسية وتوفير الحد الادنى من المقبولية حول الاهداف السياسية وبولد العوال التي تدفع إلى التفاعل الايجابي مع المجتمع المدني،[١] ونظراً لما يعاني العراق من حالة التخلف السياسي وحالات الضعف المؤشرة على العملية السياسية منذ انطلاقها التي بنيت على المحاصصة المكوناتية والطائفية فضلا عن الفساد السياسي وضعف المؤسسات الحكومية التي افرغت الديموقراطية من محتوها الحقيقي تصبح التنمية السياسية حالة ضروري غايتها خلق نظام سياسي مستقر،[٢] اذ يمكن تحقيق التنمية السياسية من خلال مجوعة من الاصلاحات(توسيع المشاركة السياسية- الاهتمام بحقوق الانسان – حماية المرأة- اصلاح النظام

---

[١] - ظفر عبد مطر التميمي، "اثر السلطة السياسية في تطوير التنمية المستدامة في العراق"، مجلة قضايا السياسة، جامعة النهرين، العدد ثمانية وخمسون، (لسنة ٢٠١٩): ص٢٦٥.

[٢] - مصطفى فاروق مجيد،" التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ثمانية واربعون – تسعة واربعون، (لسنة ٢٠١٧): ص١٤٣.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

التعليمي- الغاء المحاصصة ومكافحة الفساد السياسي- ضمان وصيانة الحريات العامة)ان كل ذلك وغيره من الاصلاحات تسهم في خلف بيئة سياسية وفكرية صالحة قادرة على تطبيق الحكم الرشيد.[١]

- **على الصعيد الاقتصادي:**

إن أسباب بقاء الدول النامية يرجع إلى التخلف والفقر والبطالة و ضعف وسائل الانتاج وتخلف معدلات التبادل التجاري بالإضافة إلى بقاءها تحت وطأة المديونية الخارجية وغيرها من العوامل الأخرى التي تدفع إلى ضرورة اصلاح القطاع الاقتصادي، والعراق واحد من تلك الدول التي واجهت مشاكل بنيوية في القطاع الاقتصاد اضافة إلى مشاكل الارهاب وضعف الخطط التنموية الا ان ذلك لا يمنع من وجود فرص حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية عبر[٢] :

١- وضع منهاج فكرية واضح تؤسس عليه عملية التنمية والذي يعد بمثابة مرشد او بوصلة يوضع التنمية في اتجاها الصحيح والتي في ضوئها يتحدد شكل المؤسسات المالية والمصرفية وطريقة ادارة العلاقات الخارجية.[٣]

٢-وضع سياسة استثمارية حقيقة وعقلانية تشجع جميع الاطراف الداخلية والخارجية مع استكمال متطلبات البنى التحتية من أجل وضع قاعدة اساسية للاقتصاد العراقي.

---

[١] - ظفر عبد التميمي، المصدر السابق ،١٥٦.

[٢] - سهام الدين خيري، "العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع والعشرون، (لسنة ٢٠١٢): ص٢٩.

[٣] - سالم عبد الحسن رسن، "اشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج و تخبط الاليات"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الاول، العدد الثامن،(لسنة ٢٠١٢): ص٨٨.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

٣- وضع استراتيجية واضحة وواقعية تستهدف الحد من الفقر ورفع المستوى المعيشي والقضاء على مشكلة البطالة في ظل الظروف والمتغيرات التي يعيشها البلد[١].

٤- استثمار الجهود الحكومية الرامية إلى الحد من الانفاق الحكومي العمل على زيادة قنوات الواردات الذي انطلق عام ٢٠١٤ بالتزامن مع انخفاض اسعار النفط والتي تكررت عام ٢٠٢٠ بسبب تأثيرات فايروس كورونا مما سبب العجز الكبير في الموازنة العراقية.[٢]

إن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية يعد عامل جوهري في تحقيق الحكم الرشيد حيث تعمل على زيادة رفاهية الانيان وزيادة مقدراته وهذا هو هدف الحكم الرشيد.

٢- مكافحة الفساد:

يقصد بمكافحة الفساد و قدرة الحكومة على محاسبة المسؤولين عن ادارتهم للموارد العامة عن المهام الموكلة اليهم وعن نتائج عملهم الوظيفي والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، يشكل مكافحة الفساد ضرورة مهمه لأجل اصلاحات منظومة الدولة وأسلوب عملها اذ شكل الفساد بشقيه المالي والاداري معوق لعمل الدولة ولتطبيق الحكومة الرشيدة لذا فان ادخال الاصلاحات الضرورية على منظومة الدولة من نواحي تشريعية وتنفيذية (الادارية) والتي من مقدمتها(اصلاح القضاء، الغاء تعسف السلطة، تبني قانون انتخابي عادلاً وشفاف، تفعيل دور المجتمع المدني، زيادة الدعم للجهات الرقابية، اصدار التشريعات اللازمة التي تحد من الفساد)، كل ذلك يسهم في تقليل فرص حدوث الفساد.[٣]

---

[١] - رياض مهدي عبد الكاظم، "العراق و اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠"التحديات والفرص"، مجلة اشراقات تنموية، العدد الرابع والعشرون، مركز لتنمية للدراسات والتدريب، بغداد، (لسنة ٢٠٢٠): ص٩١،

[٢] - رياض مهدي عبد الكاظم، المصدر نفسة ، ص٩٠.

[٣] - رياض مهدي عبد الكاظم،" دور الارادة السياسية في مكافحة الفساد"، مجلة كلية الكوت الجامعة. العدد الثاني، (لسنة ٢٠١٦): ص١٠١

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

كما أن توفير مقومات الحكم الرشيد دور في تفعيل المؤسسات الرقابية غير الرسمية من (منظمات المجتمع المدني- الاعلام المؤسسات الاهلية – القطاع الخاص) والتي بدورها تقلل من مجلات احداث الفساد.[١]

٣- تحقيق الأمن:

يعد اصلاح المنظومة الأمنية في العراق واحد من أبرز الشروط الأساسية في بناء الاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق كما بعد حجر الزاوية لبناء الحكم الصالح اذ من خلال بسط الأمن يمكن خلف بيئة امنة لتحقيق التنمية وبناء السلام.[٢] على الرغم من التقدم الأمني الكبير الذي حصل عقب دحر داعش الا ان هناك بعض النزاعات الداخلية التي تشكل تهديد للأمن المجتمع وافراده تتمثل في وجود الجماعات المسلحة التي تنازع الدولة في اختصاصها اي استخدام العنف الشرعي وهذا ما يعوق جهود الحكومة الرامية إلى بسط الأمن وإلى خلق مناخ محلي امن يسهم في تعزيز التنمية ويساعد في تطبيق الحكم الرشيد، وعليه فعلى الحكومة العراقية ان تكثف جهودها الرامية إلى تعزيز قوة الدولة وهيبتها كما يتوجب على الجماعات المسلحة ان تعي خطورة الموقف وان تدرك ان امتلاكها للأسلحة وخروجها على الدولة يزعزع الأمن الداخلي كما يودي إلى زيادة النزاعات الداخلية.[٣]

ومن أبرز العوامل التي تساعد في تحقيق الأمن هو منطق سيادة القانون اذ يساعد في الحفاظ على امن المجتمع واستقراره عبر الالتزام بالقواعد والقوانين التي تأتمر بها السلطات القانونية كما ان التحكيم إلى القانون يساعد في تسوية النزاعات

---

[١] - عبدالعزيز خيرة،" دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيد للإدارة"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر – الجزائر، العدد الثامن،(لسنة ٢٠١٢): ص٣٣٤.

[٢] - عماد خليل ابراهيم، "نحو تحقيق الحكم الرشيد في العراق في مرحلة ما بعد النزاع"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس والثلاثون، (لسنة٢٠١٨): ص٢٠٢.

[٣] حسين باسم ، "الاستقرار الامني في ضل مفهوم" معضلة الامن"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، بحث منشور عبر الموقع التالي. (http:// kerbalacss.uokerala.edu.iq).

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

والمظالم عبر انشاء مؤسسات معنية بسيادة القانون وحفظه، وهذا ما يساهم في خلق بيئة داخلية امنه قادرة على جلب الاستثمار وتحقيق التنمية وقدرة مؤسسات الدولة على حفظ الأمن الانساني الذي يعد الجوهر الأساسي لمختلف الانظمة.[١]

٤- اللامركزية الادارية:

يقصد باللامركزية الادارية هي توزيع السلطة والصلاحيات بين المستويات الادارية المختلفة او على مستوى الدولة او تعرف على انها(نقل السلطة إلى الهيئات من خلال تمتعها بدرجة من الاستقلال المالي والاداري المحدود تحت رقابة السلطة المركزية).

شهدت اللامركزية الادارية خلال السنوات الماضية اهتمام متزايد لأجل خلق نظام اداري فعال يتناس مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كما يتناسب مع دور المواطن وتطلعات في رسم السياسات العامة وتقليل من الهيمنة المركزية اضافة إلى منح القطاع الخاص والحكومات المحلية دور اكبر في عملية التنمية كونها ذات علاقة مباشرة بالمواطن ومطلعة على الاحتياجات الفعلية كم تقلل من الزخم الروتيني الذي يعرقل انجاز معاملات المواطنين.

كما لعبت اللامركزية الادارية دورا كبيرا في اصلاح ومعالجة الاخفاقات في الجانب الخدمي المقدمة للمواطنين كما تسام في حشد المواطن وممتلكاته اضافة إلى تعزيز المؤسسات المحلية في دعم القرارات المهمة والفاعلة باتجاه تحقيق الديمقراطية، كما تشكل وسيلة مهمة في التقليل من الفساد الاداري عبر اخضاع الهياة المحلية للرقابة والمتابعة.[٢]

---

[١] - عزالدين المحمدي،" سيادة القانون والعدل والاعتدال طريقنا للسلام والتنمية والاستقرار"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الخاص ،ص ٥٠٢.

[٢] - نصيف جاسم العبادي،" دور للامركزية الادارية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٢"، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد، المجلد التاسع، العدد السادس والثلاثون،(لسنة ٢٠١٤): ص٦٨.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

٥- تفعيل الحوكمة الالكترونية.

يقصد بالحوكمة (استخدام التكنولوجيا المتطورة ضمن الجهاز الحكومي خاصة العمليات الالكترونية وشبكات الانترنت من أجل تعزيز ودعم للحصول على معلومات وخدمات حكومية وتوصيلها للمواطنين ومؤسسات الاعمال في المجتمع بشفافية وكفاءة و فاعلية عالية).[١]

تعد الحوكمة الجزء الأساسي من مكونات الحكم الرشيد اذ ان هدف الحكم الرشيد هو اصلاح منظومة الدولة ومؤسساتها بما في ذلك الجهاز الاداري سواء على مستوى الإدارة العمومية او على مستوى المؤسسات الاقتصادية اذ تشكل الحوكمة الالكترونية نقلة نوعية في مجال تطوير الخدمة المدنية ولرفع مستوى كفاءة وفاعلية المؤسسات العامة من خلال تبسيط الاجراءات الادارية واحترام القانون كما تشكل ضرورة ملحة أمام الصعوبات الروتينية التي مني بها الجهاز الاداري العراقي ، كما تسهم الحوكمة الالكترونية في تعزيز مبد المشاركة السياسية والتي تعد حجر الزاوية للحكم الرشيد ففي ظل التطور الهائل الذي حصل في مجال الاتصال والتواصل عبر شبكات الانترنت وتقنية الاتصال الالكتروني والتي من ضمنها(تويتر – فيسبوك)وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي اذ خلقت تلك المنصات فرصة وفضاء واسع أمام المواطنين لإبداء اراهم حول الكثير من القضايا السياسية وقضايا الراي العام، ان للجوج نحو التواصل الاجتماعي عبر المدونات الاخبارية والموقع الاخبارية وسيلة ديمقراطية للتعبير عن الراي.[٢]

اضافة إلى ذلك فان الحوكمة تشكل حلاً جزئياً لمشكلة الفساد في العراق من خلال الوجه نحو الإدارة الالكترونية التي تقلل من التعقيدات الادارية وبالتالي تحد من مسائل الفساد والمتمثلة (الرشوة- المحسوبية- العلاقات الشخصية- المحاباة) كما تعد

---

[١] سامر مؤيد عبداللطيف واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

[٢] - المصدر نفسه، ص٣١٩.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

وسيلة لكشف الفساد من خلال عرض المعلومات والبيانات حول الصفقات المالية وهذا ما يزيد من شفافية في العمل التي تعد بديلا عن العمل التقليدي، وهذا هو الهدف المنشود الذي يسعى إلى تحقيقه الحكم الرشيد.[1]

- **الخاتمة والتوصيات**

يشكل اصلاح النظام السياسي في العراق ضرورة سياسية وليسا خياراً سياسياً فقد مني النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بمجموعة من المعضلات والمشاكل البنيوية والاقتصادية التي حالت دون قدرة النظام السياسي للنهوض بواقع التنمية المستدامة، لذا لابد من طرح المستلزمات والافكار اللازمة لتصحيح المسار الديمقراطي وهنا يشكل الحكم الرشيد وسيلة ضرورية لتقوية مؤسسات الدولة في ادارة المجتمع في التطوير والتنمية عبر مد جسور التعاون ما بين الدولة والمواطن والمجتمع المدني وعبر معايير (حكم القانون- الشفافية – الرؤيا الاستراتيجية- المساواة وغيرها) .

التوصيات

١- ضرورة اصلاح بنية النظام الديمقراطي عبر الغاء المحاصصة الحزبية او الطائفية في توزيع المناصب والركون إلى مبدا الكفاءة في تولي المناصب .

٢- اصلاح المنظومة الادارية عبر ادخال التطور التكنولوجي ورفع من مستوى كفاءة وفاعلية الكوادر الادارية عبر التطوير والتدريب بغية تسهيل تقديم الخدمات إلى المواطنين، اضافة إلى الأخذ بمبدأ اللامركزية الادارية التي تسهم في دعم قوة الدولة لا اضعافها.

[1] - حازم موسى الجنابي، "جودة الادارة السياسية : بين اعتمادية الادارة الالكترونية و نوعية الحكم الرشيد"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد التاسع عشر،(لسنة ٢٠١٦): ص ٢١٧.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

٣- تكريس الجهود الرامية إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة عبر التخطيط والتعاقد والشروع في بناء البنى التحتية التي تعد ضرورة لأي تحول ديموقراطي.

٤- تقوية مؤسسات الدولة الأمنية واستقلالها وحصر السلاح بيد الدولة لضمان تحقيق الاستقرار وعدم زج القوات المسلحة في النزاعات السياسية .

٥- اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من الفساد المالي والاداري الذي اصبح صفة لازمة للنظام السياسي عبر دعم مؤسسات الرقابة و هياة النزاهة وصياغة القوانين والتشريعات وتقديم الفاسدين للمحاكم.

٦- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء المسار الديموقراطي السليم كونه يشكل عنصر توازن اجتماعي بين القوى الفاعلة في المجتمع هذه من جهة من جهة اخرى تلعب مؤسسات المجتمع المدني دور في تعزيز دور المواطنة وتعزيز قيم الديمقراطية.

قائمة المصادر

- **أولا: الكتب**

١- سهام فوزي . التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية "دراسة حالة العراق وجنوب افريقيا مقارنة ". ط١. بيروت: مركو دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩.

٢- صموئيل هنتغتنون . الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين. ترجمة عبدالوهاب علوب. القاهرة: ط١، دار سعاد صباح للنشر.

٣- - عباس علي محمد. الأمن والتمية " دراسة حالة العراق من ١٩٧٠- ٢٠٠٧". ط١. مركر العراق للدراسات: دار الساقي، ٢٠١٣

ثانياً: الاطاريح والرسائل

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

١- زينب علي مظلوم." تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد –دراسة تطبيقية على العراق ". رسالة ماجستير منشورة .جامعة المثنى . كلية التربية للعلوم الانسانية .عام ٢٠١٩.

١٠- فادي احمد رمضان ." البعد الساسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الاستفادة الفلسطينية (١٩٨١-٢٠٠٣)".رسالة ماجستير. اكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا. فلسطين.٢٠١٥

١١- ناصر جابر ." السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر" . رسالة ماجستير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية . كلية العلوم السياسية . ٢٠١٢-.٢٠١٣

١٢- فلاح أمينة ." دور النيباد في تفعيل الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في افريقيا ". رسالة ماجستير منشورة . جامعة منتتوري قسنطية . كلية الحقوق.

٢- حنان حكار و ايمان بوفليسي ." دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة ماليزيا"، رسالة ماجستير منشورة .جامعة٨ ماي ١٩٤٥-قالمة . كلية الحقوق والعلوم السياسية . الجزائر . ٢٠١٤-.٢٠١٥

٣- بكوش ابتسام ."الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر".رسالة ماجستير منشورة . جامعة ابي بكر بلقايد .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير .٢٠١٥-.٢٠١٦

٤- شعبان فرج . "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر "دراسة حالة الجزائر" ،اطروحة دكتوراه منشورة .جامعة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير. ٢٠١١-.٢٠١٢

٥- زريق حليمة. "الدولة في ظل مقاربات الحكم الراشد". رسالة ماجستير منشوره. جامعة المسيلة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. ٢٠١٣-.٢٠١٤

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

٦- مصطفى زغيشي." دور الحكم الراشد في تحقيق العدالة الانتقالية ". اطروحة دكتوراه منشوره. جامعة باتنة الحاج لخضر. كلية الحقوق والعلوم السياسية .٢٠١٩-٢٠٢٠.

٧- حاتم ظافر حسين ." دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة القضائية الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة". رسالة ماجستير منشوره .اكاديمية الإدارة والسياسة ٢٠١٧.

٨- مصطفى موسى ابو حسين ." معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية وزارة الداخلية الفلسطينية". رسالة ماجستير منشوره. اكاديمية الإدارة والسياسية .٢٠١٧

٩- سمير عبدالرزاق مطير." واقع تطبيق الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الاداري في الوزارات الفلسطينية ".رسالة ماجستير منشوره . اكاديمية الإدارة والسياسة. فلسطين . ٢٠١٣.

- **ثالثاً: المجلات والدوريات**

١- نقلا عن سامر مؤيد عبداللطيف واخرون ."المقترب الرقمي للحكم الرشيد ". مجلة الباحث . العدد الرابع والعشرون .(لسنة ٢٠١٧).

١٠- نور قيس عبود." الاحزاب السياسية والديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣" الواقع والمستقبل". الملة السياسية والدولية. الجامعة المستنصرية. العدد الرابع والثلاثون.

١١- امنه محمد علي ." اشكالية التجربة الديمقراطي التوافقية في العراق". مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد الواحد والخمسون.(٢٠١٥).

١٢- ابرادشة فريد." التحول الديمقراطي والحكم الرشيد : اي علاقة ؟".مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية. العدد الثاني .(٢٠١٦).

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

١٣- محمد حسن دخيل. "الحكم الصالح والديمقراطية و دورهما في استقرار الانظمة والمجتمعات". مجلة جامعة الكوفة القانونية والسياسية . العدد التاسع، المجلد الأول(٢٠١١).

١٤- ختام حمادي محمود." الحكم البرلماني الرشيد واليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥". مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية. العدد السادس عشر.(٢٠١٩).

١٥- انور محمد فرج." دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد". مجلة جامعة التنمية البشرية. المجلد الثالث. العدد الأول.(لسنة ٢٠١٧).

١٦- فوكه سفيان." دور الدستور الديمقراطي في ارساء مبادئ الحكم الرشيد في العالم العربي". مجلة القانون والمجتمع .العدد الحادي عشر.(٢٠١٥).

١٧- شريف كلاع."التأسيس لدولة الحق والقانون من خلال تطبيق مبادى الحكم الرشيد". مجلة دفاتر سياسية. المجلد الخامس. العدد الثالث.(٢٠٢٠).

١٨- حيدر نعمة بخيت." الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة". مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الادارية. جامعة الكوفة. كلية الإدارة والاقتصاد. المجلد التاسع. العدد ثمانية وعشرون.(لسنة ٢٠١٣).

١٩- معن ثابت و هاشم محمد." معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق للفترة (١٩٩٦-٢٠١٤)". مجلة جامعة التنمية البشرية. المجلد الثالث. العدد الأول.(٢٠١٧).

٢- كاظم علي مهدي ." الابعاد الفكرية السياسية للتحول الديمقراطي في العراق". مجلة دراسات دولية. جامعة بغداد. العدد ٧٧-٧٨ .(٢٠١٩).

٢٠- فارس علي جانكير و احمد محمد عبدو." مشكلة بيروقراطية الإدارة وبناء الحكم الرشيد(اقليم كردستان العراق نموذجا للمدة من ٢٠٠٥- ٢٠١٩) ". مجلة جامعة

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

دهوك للعلوم الانسانية والاجتماعية. المجلد الثالث والعشرين. العدد الأول.(لسنة ٢٠٢٠).

٢١- ستار جبار علاي." مشكلة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣". مجلة حوار الفكر. المعهد العراقي لحوار الفكر. العدد الرابع والاربعين.(لسنة ٢٠١٨).

٢٢- حازم حمد الجنابي." جودة الإدارة السياسية بين اعتمادية الإدارة الالكترونية ونوعية الحكم الرشيد". مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. جامعة كركوك. المجلد الخامس. العدد التاسع عشر. الجزء الأول.(لسنة ٢٠١٦).

٢٣- انصاف محمود رشيد واخرون." فاعلية نظام الرقابة المالية واثره على الفساد المالي في العراق". مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد الرابع. العدد الثامن.(لسنة ٢٠١٢).

٢٤- سنقرة عيشة." اساسيات تفعيل الحكم الراشد من أجل البناء التنمية السياسية". مجلة التراث. العدد الرابع." لسنة ٢٠٢٠).

٢٤- ظفر عبد مطر التميمي ."اثر السلطة السياسية في تطوير التنمية المستدامة في العراق". مجلة قضايا السياسة. جامعة النهرين. العدد ثمانية وخمسون.(لسنة ٢٠١٩).

٢٥- مصطفى فاروق مجيد." التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٣". مجلة قضايا سياسية. جامعة النهرين. العدد ثمانية واربعون – تسعة واربعون.(لسنة٢٠١٧).

٢٦- سهام الدين خيري." العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد التاسع والعشرون. (لسنة٢٠١٢).

٢٧- سالم عبد الحسن رسن." اشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج و تخبط الآليات". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد الأول. العدد الثامن.(لسنة ٢٠١٢).

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

٢٨- رياض مهدي عبد الكاظم." العراق و اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠"التحديات والفرص". مجلة اشراقات تنموية. العدد الرابع والعشرون. مركز لتنمية للدراسات والتدريب. بغداد.(لسنة٢٠٢٠).

٢٩- رياض مهدي عبد الكاظم." دور الارادة السياسية في مكافحة الفساد". مجلة كلية الكوت الجامعة. العدد الثاني.(لسنة ٢٠١٦).

٣- سوزان عثمان و به ريز عبدالله ." الديمقراطية ومسار تحولها في دستور العراق لعام ٢٠٠٥" . المجلة الاكاديمية للبحوق القانونية والسياسية . المجلد الرابع . العدد الثاني .(لعام ٢٠٢٠).

٣٠- عماد خليل ابراهيم." نحو تحقيق الحكم الرشيد في العراق قي مرحلة ما بعد النزاع". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. العدد السادس والثلاثون. (لسنة٢٠١٨).

٣١- عزالدين المحمدي." سيادة القانون والعدل والاعتدال طريقنا للسلام والتنمية والاستقرار". مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية. المجلد الثامن. العدد الخاص.

٣٢- نصيف جاسم العبادي." دور للامركزية الادارية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٣- ٢٠١٢". مجلة العلوم الاقتصادية . جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد. المجلد التاسع. العدد السادس والثلاثون.(لسنة ٢٠١٤).

٣٣- حازم موسى الجنابي." جودة الإدارة السياسية : بين اعتمادية الإدارة الالكترونية و نوعية الحكم الرشيد". مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. جامعة كركوك. العدد التاسع عشر.(لسنة ٢٠١٦).

٤- يونس المسعودي." التحول الديمقراطي " مقاربة مفاهيمية نظرية ".مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية. العدد صفر.(٢٠١٤).

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

٥- زياد جهاد ناظم." العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي". مجلة ميداد الآداب. ا لجامعة العراقية. المجلد الأول. العدد الرابع عشر.(٢٠١٨).

٦- شذى زكي حسن.(معوقات بناء الديمقراطية في العراق).مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد الثامن والعشرون.(لسنة،٢٠٠٥).

٧- حسين حافظ وهيب." معوقات التحول الديمقراطي في العراق". مجلة دراسات دولية. جامعة بغداد العدد السابع والعشرون.(٢٠٠٥).

٨- حسنين توفيق و عبدالجبار احمد." التحولات الديمقراطية في العراق " القيود والفرص". مركز الخليج للأبحاث. العدد الثالث .(٢٠٠٤).

٩- عبدالعظيم جبر." الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية " حالة العراق". مجلة لارك للفلسفة واللسانيات. العدد ٢١.(لسنة ٢٠١٦).

- **رابعاً: الانترنيت**

١- هاجر ابراهيم مهدي."الديمقراطية ومعوقات قيامها في العراق بعد عام ٢٠٠٣". بحث تخرج منشور. جامعة ديإلى . كلية القانون والعلوم السياسية. (٢٠١٦).

٢- سامر مؤيد عبداللطيف." ما بين الديمقراطية والحكم الرشيد: وحدة الهدف وتكامل الوسائل". مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتية، متاح عبر الرابط التالي(https// m.annabaa.org).

٣- صلاح نوري." البيروقراطية الادارية والحكم الرشيد". مقال في جريدة الزمان . منشور عبر الانترنيت. بتاريخ ١٤ اغسطس ٢٠٢٠ متاح عبر الرابط التالي: (azzaman.com).

٤- حسين باسم ." الاستقرار الأمني في ضل مفهوم" معضلة الأمن". مركز الدراسات الاستراتيجية. جامعة كربلاء بحث منشور عبر الموقع التالي http:// (kerbalacss.uokerala.edu.iq) .